The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.4, P P. 128-149
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد٤، ٢٠١٩ ص ص ١٢٨-١٤٩

(The exchange rate and the determinants of the Iraqi dinar during the period (2000 – 2017)

سعر صرف الدينار العراقي ومحدداته خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧) "

*أ.د. خالد حسين علي المرزوك * م.م. شيماء عبد الهادي حسين الشريفي

Abstract:

There are many economic tools that are used to guide the state's policy towards the world and to link the local economy to the world economy, foremost of which is the exchange rate. Since Iraq is a rent country, it had to link its currency (the Iraqi dinar) to the US dollar Stability of the value of its currency against the currency of its oil exports as well as fulfill its obligations to other countries (the dollar). Therefore, it is important to identify the factors that affect the exchange rate of the Iraqi dinar and analyze and know ways to maintain stability, and the researchers reached several conclusions, including the adoption of the Iraqi dinar rate of 75% on the economic variables of (inflation rate, growth rate of GDP, And the rest is represented by other non-economic factors, and inflation is one of the most important factors that affected the exchange rate of the Iraqi dinar, but the general budget was the least influential.

*كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل

المستخلص :

هنالك العديد من الأدوات الاقتصادية التي تستخدم في توجيه سياسة الدولة تجاه العالم و ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، ويكون في مقدمتها سعر الصرف ، وبما ان العراق من الدول الريعية ، فقد كان لزاما عليه ان ترتبط عملته (الدينار العراقي) بالدولار الأميركي وذلك للمحافظة على مستوى استقرار قيمة عملته امام العملة التي تقيم بها صادراته النفطية وكذلك الوفاء بالتزاماته تجاه الدول الأخرى وهي (الدولار) . لذا فمن المهم الوقوف على العوامل التي تؤثر على سعر صرف الدينار العراقي وتحليلها ومعرفة سبل المحافظة على استقراره ، وقد توصل الباحثان الى عدة استنتاجات ، منها اعتماد سعر صرف الدينار العراقي بنسبة ٧٥% على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بـ (معدل التضخم ، معدل نمو GDP، والموازنة العامة) وان النسبة المتبقية تتمثل في عوامل اخرى غير اقتصادية ، ويعد التضخم من أهم العوامل التي اثرت في سعر الصرف الدينار العراقي اما الموازنة العامة فكانت الاقل تأثيراً .

المقدمة :

يحظى سعر الصرف باهتمام كبير من قبل المختصين في جميع بلدان العالم وخاصة النفطية منها ، ونظراً للدور الذي يؤديه في تأثيره على اقتصاد اية دولة لذا يعد المرتكز الذي تتحدد من خلاله اسعار السلع والخدمات والاستيرادات والصادرات ولما يتركه سعر الصرف من آثار مختلفة عن الانشطة الاقتصادية والذي دفع العديد من الاقتصاديين والباحثين الى مواصلة دراسة تحركاته وعلاقته بمتغيرات الاقتصاد الكلي لتقليل الآثار السلبية لتلك التقلبات وتأثير تلك المتغيرات على سعر الصرف وخاصة على الدينار العراقي فقد وقع اختيار الباحثين على تحليله وبيان اثره على الدينار العراقي .

أهمية البحث :

تنطلق اهمية البحث في الوقوف على اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تذبذب سعر صرف الدينار العراقي .

مشكلة البحث : تمكن مشكلة البحث في السؤال الاتي :

ما هي العوامل الاقتصادية ذات النصيب الاكبر في التأثير على تذبذب سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي ؟ وهل ان سعر صرف الدينار العراقي يستجيب بقوة لهذه للمتغيرات الاقتصادية ؟

فرضية البحث :

انطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة موجبة بين سعر صرف الدينار العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية خلال مدة البحث .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

تعتمد كل دولة من دول العالم عملتها المحلية لإتمام عملياتها الاقتصادية الداخلية كالبيع والشراء وغيرها والتي تتخذها كمقياس للتعبير عن قيمة السلع المحلية اي ان هذه العملة تكون معتمدة في داخل حدود الدولة فقط ويتحتم على المقيمين في هذه الدول التعامل بهذه العملة النقدية.

اما في حالة المعاملات مع العالم الخارجي من استيراد وتصدير واستثمار وتحركات لرؤوس الاموال فيتم وفقاً للعملات القائدة ذات القيمة الدولية كالدولار والاسترليني واليورو وغيرها ، التي تستخدم في التسويات الدولية [١] ، وبالنسبة للعراق فان معظم نشاطاته الاقتصادية مع العالم تتم بالدولار الأميركي ، كونه العملة التي تقيم بها الصادرات النفطية التي تشكل نسبا عالية في مكونات الصادرات العراقية وتتم بواسطتها تقديرات الموازنة العامة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وغيرها .

لذا فان سعر الصرف يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكنها التأثير على المعاملات كونه يعبر عن المكانة الاقتصادية للدولة لانه يمثل المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين صادرات واستيرادات الدول مع بعضها البعض ، ويمكن ان يحدد سعر الصرف كأي سلعة اخرى وفقاً لقوى العرض والطلب في اسواق الصرف العالمية بدلالة نظم الصرف المتعارف عليها [٢] .

اولا : تعريف سعر الصرف :

يمكن ان يعَرف سعر الصرف بإنه " عدد وحدات النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي " .

كما عرفه الاقتصادي جيمس انجرام " بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن ان تترجم بواسطته جميع الاسعار من لغة أجنبية الى لغة محلية "[٣]

ويرى الباحثين بإنه " هو السعر الذي تتم به مبادلة وحدة واحدة من العملات الاجنبية بعدد من وحدات العملة المحلية " وان الارتفاع في سعر العملة الاجنبية يعني زيادة وحدات العملة المحلية لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية ، وهذا يدل على ان القيمة الخارجية للعملة الوطنية انخفضت والعكس بالعكس .

ثانياً:- النظريات المحددة لسعر الصرف:-

١- نظرية تعادل القوة الشرائية :-

تنسب هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) الذي اصدر كتاباً بعنوان "النقود واسعار الصرف الاجنبية" وذلك بعد عام ١٩١٤، اذ يرى كاسل ان القوة الشرائية للعملة تحدد سعر

---

[١] - علي توفيق الصادق وآخرون ، سياسات وادارة اسعار الصرف في البلدان العربية ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩٧ ، ص ١٦ .
[٢] - حمدي عبد العظيم ، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة ، دار زهراء الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣١ .
[٣] - سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، ط١ ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠١١ ، ص ١٥ .

هذه العملة في السوق المحلية مقارنة بالقوة الشرائية الخارجية للعملة مما يعني ان العلاقة بين عملة دولتين مختلفتين تتحدد على اساس العلاقة بين مستويات الاسعار السائدة في كلا الدولتين وان سعر الصرف لدولة معينة يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الاسعار المحلية والمقومة بالعملة المحلية ومستوى الاسعار الخارجية والمقومة بالعملة الاجنبية اذ يمكن الحصول على سعر الصرف وفق هذه النظرية من خلال المعادلة الاتية [٤].

$$R = \frac{\text{Pa}}{\text{pb}}$$

R سعر الصرف

Pa مستوى الاسعار مقومة بالعملة العالمية

Pb مستوى الاسعار مقومة بالعملة المحلية

بمعنى ان سعر صرف عملة ما يمكن ان يتحدد على وفق ما تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج من سلع وخدمات . [٥]

٢- نظرية ميزان المدفوعات :-

يتحدد سعر الصرف وفق هذه النظرية من خلال العرض والطلب على العملة الاجنبية اذ في حالة العجز في بلد معين يؤدي ذلك الى دفع البلد لزيادة الطلب على العملة الاجنبية لسد العجز والذي يؤدي بدوره الى انخفاض طلب الخارج على العملة المحلية (انخفاض قيمة العملة المحلية) مما يجعل السلع المحلية رخيصة بالنسبة للخارج مقارنة بالسلع الاجنبية (زيادة الصادرات) ، اي زيادة قيمة السلع الاجنبية من وجهة نظر المقيمين والذي يؤدي بدوره الى خفض الاستيرادات ، وبزيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات سيعود ميزان المدفوعات الى التوازن والعكس بالعكس في حالة الفائض ، وبهذا يستخدم سعر الصرف بوصفه أداة من ادوات تحقيق التوازن الخارجي، وبعبارة أخرى فان السلع المستوردة من الدول الاجنبية تزيد من الطلب على العملة المحلية لتلك الدولة وبالمقابل فإن تصدير سلعة للدولة الاجنبية ترفع من عرض عملة الدولة الاخيرة في الاسواق المحلية للدولة المصدرة . [٦]

٣- النظرية النقدية:-

---

[٤] - سمير فخري نعمة، ، المصدر السابق نفسه ، ص ٢٠-٢١

[٥] - الحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، ط ١ ، بيروت، لبنان ، ٢٠١٠، ص ١٢٩.

[٦] - سونيا أرزوني واتان، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد ١٨ العدد الثالث ، ٢٠١٦، ص٢٩٢.

فسر النقديون حالة عدم التوازن أو الاختلال في أسواق الصرف الخارجية على انه مؤقت والذي يؤدي بدوره الى تغير في الاحتياطات النقدية في ظل ثبات كل من سياسة أسعار الصرف وسياسة سعر الصرف المرن [٧].

وتفسر هذه النظرية التغيرات في سعر الصرف من خلال تأثير كل من سعر الفائدة وكمية النقود ، اذ ترى ان سعر الصرف هو ظاهرة نقدية وذلك لأنه يتأثر بالمحددات الحقيقية للطلب على النقد ، وبما ان عرض النقد انما يتحدد بواسطة السلطات النقدية بشكل مستقل ، فان الطلب يعتمد على الدخل الحقيقي ومعدلات الفائدة ، فانخفاض سعر الفائدة في بلد ما مثلا سيؤدي الى انخفاض سعر الصرف فيها وبالعكس [٨] .

٤- نظرية تقلبات اسواق الاصول المالية:-

بين الاقتصادي الفرنسي (جاك أرتس) أحد خبراء صندوق النقد الدولي العوامل التي تحدد سعر الصرف. ووفقاً لهذه النظرية فان الطلب الاجنبي على الاصول المالية المحلية والطلب المحلي على الاصول المالية الاجنبية هما اللذان يحددان سعر الصرف، اي ان سعر الصرف يستجيب للتغيرات الطارئة في الاسواق المالية وقد ركزت هذه النظرية على الخبرات المتاحة أمام الافراد في احتفاظهم بالأصول المالية المحلية والاجنبية وبحسب هذه النظرية ان الطلب يزداد على العملة المحلية مع انخفاض اسعار الفائدة الاجنبية ويتناقص الطلب على الاوراق المالية المحلية في حالة انخفاض سعر الفائدة المحلي والعكس بالعكس .[٩]

رابعاً:- انواع سعر الصرف:-

عند وجود علاقات تجارية أو مالية بين شركات محلية في دولة ما مع شركات خارجية فإن الشركات الخارجية تحتاج الى عملة البلد المحلي (المصدر) لتسديد قيمة البضاعة المستوردة وبذلك تضطر للذهاب الى سوق الصرف لشراء عملة ذلك البلد وفقا لسعر الصرف السائد كي تتم العملية وهناك عدة انواع لسعر الصرف وكما ياتي :-

١. سعر الصرف الاسمي :

ان هذا النوع من اسعار الصرف يمكن ان يعبر عنه بعدد وحدات العملة المحلية والتي تدفع كثمن للحصول على وحدة نقدية واحدة من العملة الاجنبية ، ويمكن ان يعتمد هذا النوع من الاسعار على الطلب والعرض لعملة الدولة المحلية في فترة زمنية قصيرة . ويقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر الصرف الاسمي الرسمي ويعني السعر المعتمد في المبادلات التجارية الرسمية والنوع الاخر هو سعر الصرف الموازي اي السعر

---

[٧] - حمدي عبد العظيم ، السياسة المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والفكر الاسلامي)، دار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧، ص١٣٩.
[٨] - سمير فخري نعمة ، المصدر السابق نفسه..... ص ٢٧ .
[٩] - سمير فخري نعمة، المصدر السابق نفسه، ص٢٩.

المعمول به في الاسواق الموازية (السوداء) وهذا يدل على وجود اكثر من سعر صرف اسمي في الدولة وللمدة نفسها .[١٠]

١. سعر الصرف الحقيقي:-

عند ارتفاع مؤشر سعر الصرف في هذا النوع فإنه يشير الى ان السلع المصدرة تكون ذات قدرة تنافسية ضعيفة بالنسبة لأسعارها ، أما في حالة انخفاض هذا المؤشر فأنه يشير الى الدور الايجابي لزيادة القدرة التنافسية للسلع المصدرة، وبهذا يرتفع معدل الصادرات [١١] .

اي ان هذا النوع من الاسعار يمثل القدرة الشرائية للعملة ويعتبر مؤشراً للمنافسة ويمكن احتسابه في كل من السوق المحلي والخارجي على حدٍ سواء من خلال المعادلة الاتية [١٢] :

سعر الصرف الحقيقي = الاسعار المحلية / الاسعار العالمية * سعر الصرف الاسمي

اذ يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الاسمي والرقم القياسي للأسعار الاجنبية وبعلاقة طردية مع الرقم القياسي للأسعار المحلية ويمكن بيان ذلك من خلال المعادلة الاتية :

$$Re = \frac{pd}{e\ pf}$$

Re سعر الصرف الحقيقي

e سعر الصرف الاسمي

pf ،pd الرقم القياسي للأسعار المحلية والاجنبية على التوالي[١٣] ، ويمثل الشكل الاتي العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي والاسعار الاجنبية والمحلية .

الشكل (١) العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي والاسعار الاجنبية والمحلية .

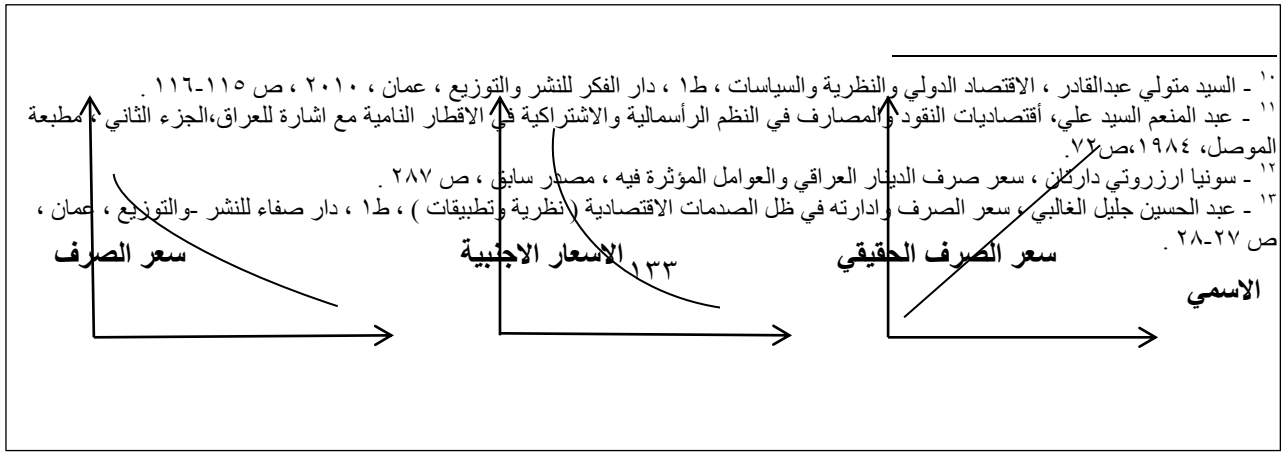

[١٠] - السيد متولي عبدالقادر ، الاقتصاد الدولي والنظرية والسياسات ، ط١ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١١٥-١١٦ .

[١١] - عبد المنعم السيد علي، أقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية في الاقطار النامية مع اشارة للعراق،الجزء الثاني ، مطبعة الموصل، ١٩٨٤،ص٧٢.

[١٢] - سونيا ارزروتي داركلن ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مصدر سابق ، ص ٢٨٧ .

[١٣] - عبد الحسين جليل الغالبي ، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) ، ط١ ، دار صفاء للنشر -والتوزيع ، عمان ، ص ٢٧-٢٨ .

Re Re Re

$$\mathbf{Re} = \frac{\mathbf{pd}}{\mathbf{pf}} . \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{e}}$$

$$\mathbf{Re} = \frac{\mathbf{pd}}{\mathbf{e}} . \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{pf}}$$

$$\mathbf{Re} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{e\,pf}} . \boldsymbol{pd}$$

e e e

المصدر: عبد الحسين جليل الغالبي ، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) ، ط١ ، دار صفاء للنشر -والتوزيع ، عمان ، ص ٢٧-٢٨ .

٢. اسعار الصرف المتقاطعة :

ويطلق عليها اسم سعر الصرف الثالث بالعملة المحلية نسبة الى اكثر من عملة أجنبية ، ويمكن التعامل بهذا النوع من أسعار الصرف نظراً لوجود فائدة في الصرف بين العملات ، ومثال ذلك :

سعر الصرف التقاطعي (مثلا) = الباون / المارك = القيمة الدولارية للباون / القيمة الدولارية للمارك .

ويعد المرجحين من اكثر الناس استعمالا لهذا النوع من الاسعار بهدف تحقيق الارباح من فرق الأسعار، اي عندما يقدم المراجح على الشراء من اسواق الصرف الاجنبي المنخفضة الاسعار ويبيعها في الاسواق المرتفعة الأسعار، فأن ذلك سيؤدي الى ميل اسعار الصرف للارتفاع في الاسواق المنخفضة الاسعار والعكس صحيح وبهذا تتعادل اسعار الصرف في كافة الاسواق. [١٤]

المبحث الثاني

الدينار العراقي وتطوره

أولاً:- نشأة الدينار العراقي :

عند احتلال السلطات البريطانية للعراق عام ١٩١٧م استخدمت العملة الهندية والمتمثلة (بالروبية المعدنية والورقية) وأجزائها التي تسمى (الآنة وهي ١٦/١ من الروبية ، او البيزة وهي ١٠٠/١ من الروبية) ومضاعفاتها وبقي استخدام هذه العملات في العراق الى جانب العملات العثمانية حتى ١٥ مايس من عام ١٩٢٠ م عندما اصدر الحاكم العسكري البريطاني امراً تم بموجبه ايقاف تداول العملة العثمانية والابقاء على تداول العملة الهندية [١٥] .

[١٤] - حوراء عبد الزهرة ، اثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل ، ٢٠١٦ ، ص ١٤ .

[١٥] - ابراهيم كبة، دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي، ط١ ، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٠، ص٣٥

وفي عام ١٩٣١ صدر القانون المرقم (٤٤) تم بموجبه تشكيل لجنة العملة التي انيط بها مسؤولية اصدار العملة العراقية الجديدة ، حيث استغرق اصدار العملة العراقية وقتاً من الزمن وحتى ١٦ أذار من عام ١٩٣٢م إذ تم اصدار أول عملة عراقية ورقية جديدة تتمثل في الدينار العراقي والذي يتكون من (ألف فلس) والمساوي للجنيه الاسترليني في القيمة ، وبعدها صدر أمر بإيقاف تداول العملة الهندية (الروبية والانة) والاقتصار على تداول العملة العراقية المتمثلة بالدينار العراقي في عام ١٩٣٢/١٠/١. [١٦]

وفي عام ١٩٤٧ صدر القانون (٤٣) والذي تأسس بموجبه المصرف الوطني العراقي ليصبح مسؤولاً عن كل شؤون العملة في العراق بعد تحويل كافة الصلاحيات اليه من قبل لجنة العملة العراقية السابقة .

وفي عام ١٩٥٦ صدر القانون (٧٢) الذي تم بموجبه تغير اسم المصرف الوطني العراقي الى اسم البنك المركزي العراقي ، وفي عام ١٩٥٩ قرر البنك المركزي العراقي فك الارتباط بين الدينار العراقي والجنيه الاسترليني وتم ربط الدينار العراقي بالدولار الامريكي بواقع (١) دينار عراقي يعادل ٢,٨ دولاراً امريكيا.

وفي عام ١٩٧١ قررت الولايات المتحدة تخفيض عملتها بنسبة ٧,٩ % وثم في عام ١٩٧٣م خفضت عملتها بنسبة ١٠% ، وقي ذلك الوقت لم يتبع العراق هذ التخفيض مما ادى الى رفع قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي ليعادل ٣.٣٧٧٨ $ وقد تم تخفيض قيمة العملة العراقية بواقع ٥% حتى أصبحت تعادل ٣.٢١٦٩ $ وبقي هذا السعر على حاله حتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وهو يمثل سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي .

ونتيجة فرض الحصار الاقتصادي على العراق وعدم قدرته على إصدار الدينار العراقي بالمطابع السويسرية بدأت الحكومة العراقية بطبع الدينار العراقي بالمطابع العراقية والتي كانت تعاني من نقص التكنلوجيا اللازمة لطبع العملة بالمواصفات الجديدة مما ادى الى تنامي ظاهرة تزوير العملة والانخفاض الشديد في قيمة الدينار العراقي الى مستويات متدنية حتى وصلت قيمته عام ١٩٩٥ م ما يعادل ٣٠٠٠ دينار عراقي = ١ دولار امريكي[١٧] .

وفي عام ٢٠٠٣ أصدرت سلطة الأئتلاف المؤقتة الدينار العراقي من جديد في ٢٠٠٣/١٠/١٥ وحتى ٢٠١٤/١/١٥ اذ كانت العملة الجديدة تطبع في مطابع بريطانية في (ديلارو) والتي كانت تطبع بمواصفات جيدة ويصعب تزويرها وتم تبديل الدينار العراقي الواحد من المطبوع في سويسرا بـ ١٥٠ دينار حديث. [١٨]

ثانياً:- تطور سعر صرف الدينار العراقي

لأن العراق من البلدان الريعية التي تعتمد على القطاع النفطي لتوليد الناتج المحلي الاجمالي والدخل فقد لجأ الى ربط عملته بالدولار الامريكي حفاضاً على استقرار سعره لكون الدولار الامريكي يتميز بكونه الاكثر قبولا في الاسواق العالمية و تمتاز قيمته بالثبات النسبي .

---

[١٦] - البنك المركزي العراقي، اليوبيل لفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، بغداد، مطابع ثنيان، ١٩٧٢، ص٨٢.

[١٧] - هجير عدنان زكي. دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد الاول، السنة الثالثة، بغداد،٢٠٠١. ص٧٩-٨١

[١٨] - حميد فرج الأعظمي، دراسات اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة، العدد الثاني، السنة الثانية، ٢٠٠٠. ص ٨١-٨٩

ومن معاينة الجدول (١) نجد حالة عدم الاستقرار التام لسعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي خلال العامين (٢٠٠٠-٢٠٠١) اذ بلغ سعر صرف الدينار العراقي (١٩٣٠-١٩٢٩) دينار/ لكل دولار على التوالي، فيما انخفض خلال عام (٢٠٠٢) الى (١٩٥٧) دينار / لكل دولار وبمعدل نمو سالب نسبته (٠.٠١) ويعزى سبب هذا الانخفاض الى قيام البنك المركزي بإصدار عملة محلية غير مغطاة مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم ، الذي اثرت بشكل كبير على الحياة الاقتصادية للفرد . ومن خلال تتبع مسار سعر صرف الدينار العراقي لعامي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) يلاحظ ارتفاع قيمة الدينار العراقي بصورة كبيرة بسبب قيام سلطة التحالف بتغطية الكثير من مصروفاتها بالدولار محلياً بما فيه صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين وغيرها اذ بعدها قام البنك المركزي بعملية استبدال العملة ، وتداول العملة الجديدة التي لاقت قبولاً عاماً بسبب صعوبة تزويرها والتلاعب بحقوق اصحابها مما دفع الى الزيادة باتجاه الدينار العراقي الجديد باعتباره مخزنا للقيمة [١٩] حتى بلغ سعر الصرف خلال السنين الماضية (١٩٣٦، ١٤٥٣) دينار / لكل دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ (١.١- ـ ٩.٢٤-) على التوالي واستمر بالارتفاع خلال عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) ليصل الى (١٤٧٢، ١٤٧٥) دينار/ دولار وبمعدل نمو سنوي بلغت نسبته (١.٣، ٠.٢)% على التوالي .

جدول (١) يوضح معدلات سعر صرف الدينار العراقي / مقابل الدولار الامريكي للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٧)

الاعوام	سعر الصرف	معدل النمو السنوي %*	الاعوام	سعر الصرف	معدل النمو السنوي %	الاعوام	سعر الصرف	معدل النمو السنوي %
2000	1930	-	2006	1475	0.2%	2012	1233	3.1%
2001	1929	(0.1%)	2007	1267	(14.1%)	2013	1232	(0.1%)
2002	1957	1.5%	2008	1193	(5.8%)	2014	1214	(1.5%)
2003	1936	(1.1%)	2009	1170	(1.9%)	2015	1304	7.4%
2004	1453	(24.9%)	2010	1186	1.4%	٢٠١٦	١٢٧٥	(2.2%)
2005	1472	1.3%	2011	1196	0.8%	٢٠١٧	١٢٥٨	(1.3%)

المصدر:- الجدول من إعداد الباحثين بالإعتماد على: - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية للمدة(1990-2003)، نشرات مختلفة للمدة (2004-٢٠١٧)

[١٩] - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للبحث والتطوير ، التقرير الاقتصادي لسنة ٢٠٠٣، ص١٣.

***١- احتسب معدل النمو السنوي لسعر الصرف حسب المعادلة الاتية =**

$$\frac{\text{السعر في سنة المقارنة} - \text{السعر في سنة الأساس}}{\text{السعر في سنة الأساس}} \times 100$$

٢- الأرقام بين الاقواس سالبة

ثم حصل انخفاض في سعر صرفه خلال المدة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩) اذ بلغ (١٢٦٧ ، ١١٩٣ ، ١١٧٠) دينار / دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب بلغت نسبته (١٤.١% ، ٥.٨% ، ١.٩%) على التوالي ويعزى سبب هذا الانخفاض الى زيادة ثقة الافراد نسبياً به وزيادة الصادرات النفطية وتحقيق فائض في الميزان التجاري علاوة على تعزيز القيمة الخارجية للدينار العراقي خلال ادوات سعر الفائدة للسيطرة على السيولة المحلية والمزادات العلنية للعملة الاجنبية لغرض تحقيق التوازن في سوق النقد الاجنبي والتي ادت الى تحسين سعر صرف الدينار العراقي [٢٠] .

اما الاعوام (٢٠١٠ – ٢٠١٢) نلاحظ هناك انخفاض طفيف في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي حتى بلغت (١١٨٦ ، ١١٩٦ ، ١٢٣٣) دينار / دولار وبمعدل نمو سنوي بموجب (١.٤ ، ١.٨ ، ٣.١) % على التوالي وقد حافظ سعر صرف الدينار العراقي خلال العام (٢٠١٣) عند معدل سعر صرف بلغ (١٢٣٢) دينار / دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٠.١) % ويعد استقرار سعر الصرف الدينار العراقي خلال هذه المدة مؤشراً لاستقرار السوق المحلية ، فيما سجل عام (٢٠١٤) ارتفاعاً في قيمة الدينار العراقي اذ بلغ سعر صرفه (١٢١٤) دينار / دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (-٠.٠١) على الرغم من العديد من الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تتمثل بالأوضاع غير المستقرة وتردي الوضع الامني والعمليات العسكرية ضد المجاميع الارهابية التي تتواجد في بعض المحافظات العراقية وبها تمكن البنك المركزي في بناء احتياطيات قوية بالعملة الاجنبية سيما العام (٢٠١٥) الذي بلغ فيه سعر صرف (١٣٠٤) دينار / دولار وبمعدل نمو (٧.٤) وكان سبب هذا الارتفاع هو الاعمال العسكرية بعد دخول داعش الى ثلاث محافظات عراقية ، الا ان سعر الصرف قد شهد تحسنا ملحوظا بعد ذلك وخلال عامي (٢٠١٦ ، ٢٠١٧) اذ بلغ (١٢٧٥ ، ١٢٥٨) دينارا لكل دولار وبمعدل سالب بلغت نسبته (-٢.٢ ، - ١.٣) على التوالي بعد النجاحات والانتصارات التي تحققت في جبهات القتال على ايدي القوات الأمنية والحشد الشعبي .

ثالثا : العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي

تتعرض اسعار الصرف عادة الى تغيرات اقتصادية مستمرة ويعزى سبب ذلك الى تغير المعاملات الاقتصادية الدولية ، ولان سعر الصرف متغير يتحدد بتفاعل قوى السوق (العرض والطلب) حيث تعبر

[٢٠] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، اللجنة الفنية لاعداد الخطة الوطنية الخمسية مسودة ورقة القطاع الاقتصادي ، ص ٢٠ .

قوة اقتصاد دولة ما اذا ارتفع سعر صرف عملتها مقابل العملات الاخرى ويتحدد سعر صرف العملة من خلال عدة عوامل رئيسية :-

١- عرض النقد

ويعد من أهم العوامل الاساسية المؤثرة في سعر الصرف حيث ان الزيادة فيه تؤدي الى تغيرات كبيرة في سعر الصرف من خلال التغيرات التي يحدثها في المستوى العام للأسعار بتأثيره على جانبي الطلب و العرض [٢١] ومن خلال الجدول (٢) ادناه يمكن بيان تطور عرض النقود في العراق .

جدول (٢) يوضح العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

السنة	عرض النقد بالمعنى الواسع (m2)	معدل النمو السنوي	معدل التضخم	الايرادات العامة	معدل النمو	النفقات	معدل النمو	GDP	معدل النمو
2000	2214072	0.18	5	40045.4		30274.8		97321249.74	
2001	2838048	0.25	16.4	47522	0.17	29601.8	-0.02	99564813.04	0.02
2002	3852241	0.31	19.3	66362.8	0.33	28034.6	-0.05	92694661.5	-0.07
2003	6953420	0.59	33.6	28552.5	-0.84	30911.6	0.097	62011951.74	-0.40
2004	1149814 8	0.50	27	364325. 6	2.54	374140.6	2.49	95596244.8	0.43
2005	1465935 0	0.24	37	218449. 6	-0.51	335460.9	-0.10	99803069.58	0.04
2006	2105024 9	0.36	53.2	209756. 7	-0.04	265153.6	-0.23	109941264.6	0.09
2007	2691999 6	0.25	30.8	161249. 4	-0.26	225566.3	-0.16	111455813.4	0.01
2008	3486192 7	0.26	2.7	239035. 2	0.39	322929.5	0.35	120626517.1	0.07
2009	4535528 9	0.26	-2.8	271818. 3	0.12	228561.8	-0.34	124702847.9	0.03

[٢١] - اديب قاسم شندي ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الحادي عشر ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥ .

2010	6028916 8	0.28	2.4	283387. 7	0.04	283565.6	0.21	132687028.6	0.06
2011	7206917 7	0.18	5.6	369883. 5	2.36	416355.3	0.38	142700217	0.07
2012	7533612 8	0.04	6.1	422614. 8	0.13	432303.4	0.03	162587533.1	0.13
2013	8752600 0	0.15	1.9	421986. 3	-0.001	403254.9	-0.06	173273046.4	0.06
2014	9056600 0	0.03	2.2	393139. 7	-0.07	365895.4	-0.09	173377198.9	0.001
2015	8259500 0	-0.97	1.4	243588. 3	-0.47	229999.3	-0.46	178613059.5	0.02
٢٠١٦	٨٨٠٨٢٠ ٠٠	٠.٠٦	٠,٥	٥٤٤٠٩٢ ٧.٠	١.٢٣	٦٧٠٦٧٤٣ .٧	١.٩١	١٩٦٥٣٦٣٥٨ .٨	٠.٠٩
٢٠١٧	٨٩٤٤١٠ ٠٠	٠.٠١	٠.٢	٧٧٣٣٥٩ ٥.٥	٠.٤٢	٧٥٤٩٠١١ .٥	٠.١٣	٢٢٥٩٩٥١٧٩ .١	١.١٤

-المصدر:- - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات متفرقة (١٩٩٠ - ٢٠١٥) .

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نشرات متفرقة (١٩٩٠ – ٢٠١٧).

من خلال الجدول (٢) نلاحظ ان عرض النقد في حالة زيادة مستمرة اذ بلغ في سنة (٢٠٠٣) مبلغا مقداره(٢٢١٤٠٧٢) مليون دينار واستمر في زيادة مضطردة حتى سنة ٢٠١٤ التي بلغ عرض النقد فيها (٩٠٥٦٦٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي تراوحت نسبته (٠,٥٩) عام (٢٠٠٣) وبين (٠.-٤) عام ٢٠١٢ (٠.١٥) ويعزى سبب الارتفاع الى الحاجة المتزايدة للأموال لتغطية تكاليف اعادة الاعمار . اما في عام (٢٠١٥) فقد شهد عرض النقد انخفاضا ملحوظا اذ بلغ عرض النقد (٨٢٥٩٥٠٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ مقداره (٠.٩٧-) ويعزى سبب الانخفاض الى التدابير والاجراءات التي اتخذتها السياسية النقدية التي اسهمت في السيطرة على عرض النقد . وقدرتها على الحد من الافراط في المعروض النقدي وبهذا تمت السيطرة على الارتفاع في المستوى العام للأسعار الامر الذي رفع من قيمة الدينار

العراقي امام أسعار العملات الأجنبية الاخرى بسبب انخفاض رصيد صافي الموجودات الاجنبية نتيجة لانخفاض العوائد النفطية والاثر التوسعي لصافي ديون الحكومة والقطاع الخاص والقطاعات الاخرى [٢٢] .

التضخم :

للتضخم تأثير على سعر الصرف اذ ان ارتفاع مستوى التضخم المحلي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية في سوق الصرف ، اما في حالة الركود فانه يعمل على زيادة قيمة العملة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين كل من التضخم وسعر الصرف فمثلاً عند ارتفاع قيمة عملة بلد ما مع بقاء المستوى العام للأسعار مستقراً في البلدان الاخرى فالتضخم المحلي يؤدي بدوره الى دفع المواطنين في هذا البلد الى زيادة طلبهم على السلع والعملات الاجنبية وبسبب ارتفاع هذه الاسعار في هذا البلد ستنخفض استيرادات الاجانب من البلد المحلي والذي يؤثر بدوره على قلة عرض العملة الاجنبية في سوق الصرف مقابل زيادة الطلب عليها [٢٣] ، وليس كل ارتفاع في الاسعار يعد تضخماً كارتفاع سعر سلعة معينة او مجموعة سلع كالمنتجات الزراعية لأسباب قد تكون تسويقية او انتاجية [٢٤] ويبين الجدول الاتي معدل التضخم في العراق خلال مدة البحث .

ففي عام (٢٠٠٠) يلاحظ ان معدل التضخم كان (٥%) ، فيما شهد ارتفاعاً خلال عامي (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) حتى بلغ (١٦.٤) % و (١٩.٣)% على التوالي ، اما في عام (٢٠٠٣) فقد بلغ التضخم (٣٣.٦) وهو ارتفاع ملحوظ ، ويعزى سبب هذا الارتفاع الى تحسن المستوى المعاشي للمواطن العراقي وتوجهه نحو شراء السلع والاثاث المنزلية . اما في عام (٢٠٠٤) فقد شهد التضخم انخفاضاً حتى وصل الى (٢٧%) ، وعاود الارتفاع مجدداً خلال عامي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) اذ بلغ (٣٧%) ، (٥٣.٢)% على التوالي ، ويعد عام (٢٠٠٦) اعلى مستوى وصل اليه التضخم ويعزى ذلك الى الاسراع في تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادية ورفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الداخلة ضمن مفردات البطاقة التموينية وانعكس ذلك كله على النقل والمواصلات وفي كل من الانتاج والتسويق [٢٥] . وشهد عام (٢٠٠٧) انخفاضاً كبيرا اذ وصل الى (٣٠.٨) ويعود السبب الى ان البنك المركزي قد سعى الى تقليل معدل التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي وتتمثل تلك السياسة من خلال رفع اسعار الفائدة [٢٦] .

وأنخفض التضخم في عام (٢٠٠٨) الى مستوىً متدني حتى بلغ (٢.٧)% في حين سجل التضخم في عام (٢٠٠٩) انخفاضا ملحوظا حتى بلغ (-٢.٨)% ويعود سبب ذلك الى الازمة المالية التي اصابت الاقتصاد العالمي والتي أثرت بشكل كبير ومباشر على اسعار السلع المستوردة وتراجع معدلات التضخم ، وحتى عام (٢٠١٢) اذ شهد ارتفاعاً لمعدلات التضخم اذ وصلت الى حوالي (٦.١)% والسبب من وراء ذلك يعود الى

---

[٢٢] - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للبحث والتطوير ، التقرير الاقتصادي ، ٢٠١٤ ، ص ١١٣ .
[٢٣] - احمد بريهي العلي ، الانفاق الحكومي والتضخم ، بيت الحكمة ، العدد الثاني ، ص ٢٠ .
[٢٤] - اسماء خضير ياس ، تحليل معدلات التضخم في العراق (٢٠٠٠- ٢٠١٠) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٣٦ ، ٢٠١٣ ، ص ٤٨ .
[٢٥] - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢ .
[٢٦] - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي ، ٢٠٠٧ ، ص ٩ .

ارتفاع اسعار اغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار والناتج من انخفاض العرض من الداخل وسد الحاجة المحلية بالاعتماد على الاستيرادات والتي تتصف بارتفاع أسعارها [٢٧] . ثم تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض وحتى عام ٢٠١٧ الذي بلغ معدل التضخم فيه (٠.٢) ، وقد كان للبنك المركزي الدور الكبير في السيطرة على التضخم ، وعلى الرغم من موجات وجود التضخم الركودي التي مر بها الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض اسعار النفط فقد قام البنك المركزي بالعديد من الاجراءات لدعم السيولة المحلية واتباع سياسة بيع وشراء العملة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف والذي يعتبر الاساس الاول في مواجهة التضخم .

الموازنة العامة (الايرادات والنفقات) :

للموازنة العامة تأثير كبير على اسعار الصرف ففي حالة اتباع الدولة سياسة انكماشية اي تقليص حجم النفقات العامة الذي يؤدي بدوره الى انخفاض حجم الطلب والنشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم مما يجعل سعر صرف العملة المحلية مرتفعاً اذ تعد الايرادات والنفقات من العوامل المهمة المؤثرة في سعر الصرف ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (٢) ، الذي يتضح من خلاله ان الايرادات والنفقات مرت بتقلبات ملحوظة خلال مدة البحث اذ بلغت الايرادات العامة في عام ٢٠٠٠ (٧٦٨.٢٥٧) مليار دينار وشهد عام ٢٠٠١ ارتفاعاً اذ بلغت (٩٦٧.٧٨٩) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٢٣.١) واستمرت الايرادات العامة بالارتفاع حتى عام ٢٠٠٨ اذ بلغت الايرادات العامة (٨٠٦٤١.٠) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٤٩.٤)% ويعزى سبب هذا الارتفاع الى زيادة الايرادات النفطية وارتفاع اسعار النفط والذي اثر ايجاباً على إيرادات الموازنة العامة اما في عام (٢٠٠٩) فقد شهدت الايرادات العامة انخفاضاً حتى بلغت (٥٥٢٤٣.٥) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-٣١,٤٩) ويعود سبب الانخفاض الى الازمة المالية العالمية التي أثرت بشكل مباشر في الاقتصاد العالمي والذي اثر بشكل مباشر ايضاً على اسعار النفط وانخفاض العوائد النفطية للعراق والتي أثرت على الايرادات العامة وبعدها استمرت الايرادات العامة بالارتفاع حتى بلغت عام ٢٠١٣ (١٢٠٢٨٣.٨٥٦) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (١٧.٨)% اما في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ فقد شهدت الايرادات العامة انخفاضاً ملحوظا بسبب انخفاض اسعار النفط اذ بلغت الايرادات العامة الى (١٠٩٧٢٦.٢) وبمعدل نمو سنوي بلغ (-٨.٨)% .

اما النفقات العامة فقد اتخذت مساراً متزايداً باستثناء بعض الاعوام التي امتازت بظروف استثنائية نتيجة للحروب التي مر بها العراق والعقوبات الدولية الاخرى. اذ يتضح من الجدول (٢) ان النفقات العامة ارتفعت من (١٥٠١.٥٤) مليار دينار في عام ٢٠٠٠ الى (٢٠٦٩.٨) مليار دينار في عام ٢٠٠١ وبمعدل نمو سنوي يصل الى (٣٧.٨٥) واستمر الارتفاع حتى سنة ٢٠٠٦ اما في عام ٢٠٠٧ فقد شهدت النفقات العامة انخفاضاً اذ بلغت (٤٥٣٨٨٥.٥٨) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (-١٠.٩) % وشهدت النفقات العامة (٢٠٠٨) ارتفاعاً بسبب زيادة الايرادات النفطية وارتفاع اسعار النفط اذ بلغت النفقات العامة (٦٦٧١٨.٥) مليار دينار

[٢٧] - البنك المركزي العراقي، المدينة العامة للأحصاء والابحاث، التقويم الاقتصادي ، ٢٠١٠، ص٤٥

وبمعدل نمو سنوي بلغ (٤٧.٠)% وشهد عام ٢٠٠٩ انخفاضاً ملحوظاً الايرادات بسبب الازمة المالية الانفة الذكر اذ بلغت (٦٠٤٩١.٨٣٢) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (-٩.٣٠)% واستمر الانفاق بالارتفاع خلال الاعوام التالية بسبب الزيادة التي شهدتها الرواتب للموظفين واعادة اعمار البنى التحتية والانفاق العسكري الى جانب الفساد الاداري والمالي [٢٨] ، وبسبب سعي الحكومة الى زيادة النفقات العامة ومما عزز ارتفاع النفقات العامة ارتفاع العوائد النفطية [٢٩] .

الناتج المحلي الاجمالي GDP :

الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة مستوى النشاط الاقتصادي لدولة ما والذي يؤثر سلباً وايجاباً في سعر الصرف ففي حالة زيادته ينخفض سعر الصرف والعكس بالعكس ، والجدول رقم (٢) يوضح الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة من خلال تتبع مسار الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٥) اذ نلاحظ انه في حالة تزايد مستمر ماعدا بعض السنوات اذ بلغ الناتج GDP في عام (٢٠٠٠) بلغ (٩٧٣٢١٢٤٩.٧٤) مليون دينار ، اما في عام (٢٠٠١) استمر الارتفاع حتى وصل (٩٩٥٦٤٨١٣.٤) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٠.٠٢) ، وشهد انخفاضاً عام (٢٠٠٢) اذ بلغ (٩٢٦٩٤٦٦١.٥) وبمعدل نمو بلغت نسبته (-٠.٠٧) ويعزى سبب هذا الانخفاض الى الانخفاض الحاصل في اسعار النفط الخام . اما في عام ٢٠٠٣ شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا ملحوظاً اذ وصل الى (٦٢٠١١٩٥١.٧٤) مليون دينار حيث شهد العراق عدم الاستقرار الامني خلال هذا العام وتغير نظام الحكم والاحتلال الامريكي للعراق وتوقف كافة مجالات الحياة في البلد . وشهدت الاعوام التي تلت عام ٢٠٠٣ ارتفاعاً مشهوداً حتى عام ٢٠١٢ ، وقد انخفض الناتج خلال العامين الاخيرين من مدة البحث بسبب الركود الذي شهده العراق في معظم القطاعات الاقتصادية والتي ادت الى تحقيق نمو سالب بالناتج المحلي الاجمالي نتيجة للانخفاض الحاد الذي شهدته اسواق النفط العالمية وانخفاض عوائد التصدير ومعدلات النمو لقطاع التشييد والبناء ، فضلاً عن تكاليف الحرب على الارهاب وتفاقم ازمة النازحين من المحافظات العراقية الخاضعة لسيطرة العصابات الارهابية (داعش) والتي الحقت ضرراً بالاقتصاد وتدمير البنى التحتية. [٣٠]

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية

في سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

[٢٨] - نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st.104is) على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعه الكوفة ، العدد ٢٢، السنة الثامنة.ص٦١.

[٢٩] - وزارة التخطيط التعاون الانمائي، التقرير الاقتصادي العراقي لعام ٢٠١٢،ص٥٩.

[٣٠] - جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٥، ص ١٦

سيتناول هذا المبحث قياس وتحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم ، الناتج المحلي الاجمالي، الموازنة العامة ، عرض النقد) واثرها على سعر صرف الدينار العراقي ، اذ تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير تلك العلاقة ، ومن خلال ثلاثة مطالب وعلى النحو الاتي :

المطلب الاول : صياغة وتوصيف الانموذج القياسي

ويتضمن هذا المطلب ثلاث نقاط اساسية وهي :

اولاً : بناء الانموذج القياسي

إن الهدف من بناء هذا الانموذج هو بيان تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في سعر صرف الدينار العراقي ، والتأكد من ان هذا الانموذج يتفق مع الفرضيات والنظريات الاقتصادية. كما ان بناء الانموذج يقتضي ان نبدأ بالصيغة الرياضية والتي تأخذ الصيغة الاتية :

$$Y_{ij} = f(x_{ij})$$

حيث ان :

Yi: يمثل المتغير التابع في الانموذج القياسي (i= 1) وهو معدل سعر الصرف

Xi: يمثل المتغيرات المستقلة في الانموذج وعددها اربعة متغيرات .

ويمكن توضيح هذه العلاقة بالصيغة الخطية الاتية :

$$Yij = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + Ui$$

حيث ان :

Y : تمثل المتغير المعتمد وهو معدل سعر الصرف

X_1 : تمثل المتغير المستقل (عرض النقد)

X_2 : تمثل المتغير المستقل (GDP)

X_3 : يمثل المتغير المستقل (الايرادات العامة)

X_4 : يمثل المتغير المستقل (التضخم)

U_1 : المتغير العشوائي

عدد المشاهدات = ١٨ مشاهدة .

ثانياً: متغيرات الانموذج :

وتتمثل بالاتي :

١- المتغيرات الخارجية (Exogenous Variables)

وهي المتغيرات المستقلة (Independent Varibles) ، حيث يتضمن الانموذج اربعة متغيرات وهي :

أ- **التضخم :** تؤثر معدلات التضخم السائدة في البلد على سعر صرف العملة المحلية بشكل عكسي ، إذ تنخفض قيمة العملة في البلد كلما كانت معدلات التضخم مرتفعة ، وسيرمز للتضخم بالرمز In.

ب- **الناتج المحلي الاجمالي** : ان القيمة الخارجية للعملة تعتمد على اساس كفاءة ومقدار الجهاز الانتاجي، فكلما ازدادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني زادت حركة رؤوس الاموال الاجنبية الى البلد المستضيف له بقصد الاستثمار ومن ثم زاد الطلب على العملة المحلية وتحسن سعر صرفها مقابل العملة الاخرى والعكس صحيح. وسيرمز لمتغير الناتج المحلي الاجمالي بالرمز (GDP).

ت- **الموازنة العامة** :للموازنة الحكومية تأثير على سعر صرف العملة، ففي حالة الفائض فيها " زيادة الايرادات العامة عن النفقات العامة " سيدعم ذلك العملة المحلية ومن ثم زيادة الطلب عليها وارتفاع سعر صرفها والعكس صحيح في حالة العجز. وسيرمز لهذا المتغير بالرمز (Pb).

ث- **عرض النقد** : في ظل افتراض تعادل القوة الشرائية، فان سعر الصرف يحدده المعروض النقدي في الدولة المعينة بالنسبة للمعروض النقدي في الدولة الاخرى. حيث ان ارتفاع المعروض النقدي في اقتصاد ما يؤثر على سعر الصرف من خلال التغيرات التي يحدثها المستوى العام للأسعار " ارتفاع اسعار السلع والخدمات المحلية " ومن ثم ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من الخارج على اعتبار ان الطلب عليها في الاسواق الخارجية قد انخفض ومن ثم زيادة إقبال المنتجين على اقتنائها من الخارج (زيادة الطلب على العملة الاجنبية وزيادة سعر صرفها مقابل انخفاض او تدهور سعر صرف العملة المحلية) والعكس صحيح في حالة انخفاض كمية النقود . وسيرمز لمتغير عرض النقد بالرمز (M).

٢- المتغيرات الداخلية (Internal variables)

وتتضمن المتغير الذي يُعبر عنه بالمتغير التابع (Dependent Variables) ويتمثل هنا (سعر الصرف) حيث سيتم قياس الاثر الذي تتركه المتغيرات الخارجية (المستقلة) على المتغير الداخلي (التابع) وهو سعر الصرف وسيرمز لهذا المتغير بالرمز (ER).

ثالثاً : الاختبارات الاحصائية

إن الهدف من الانموذج القياسي هو اختبار صحة الفرضية، حيث تم استخدام مجموعة من الاختبارات للتأكد من صلاحية الانموذج ، كاستخدام اختبار (t) لمعرفة مدى معنوية معلمات الانموذج المقدر من خلال مقارنة قيمة (t) المحتسبة بقيمتها الجدولية. وكذلك استخدام اختبار (F) للتعرف على معنوية الانموذج القياسي المقدر من خلال مقارنة قيمتها المحتسبة مع قيمتها الجدولية . واستخدام معامل التحديد (R^2) الذي يفسر نسبة التغير في المتغير التابع التي يسببها المتغير(او المتغيرات) المستقل . الى جانب استخدام إحصاءه (D.W) للتأكد من خلو الانموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية .

المطلب الثاني : تقدير وتحليل اثر المتغيرات الاقتصادية (التضخم ، الناتج المحلي الاجمالي ، الموازنة العامة ، عرض النقد) في سعر صرف الدينار العراقي .

وقد تم تقدير الانموذج الخاص بسعر الصرف باستخدام الطريقة الخطية من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS) وقد تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول ادناه :

جدول (٣) يوضح نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية في سعر صرف الدينار العراقي

الانموذج	t المحتسبة	t الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	R^2	D.W	R
ER = 1683.645 + 148.270 In + 9.167 GDP + 0.003 GE – 8.383 M	3.96 0.35 0.20 1.81 2.38	١.٧٨	8.046	٤.٤٥	0.75	1.55	٠, ٨٦

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج (SPSS)

بعد ان تم تقدير واختبار الانموذج تبين لنا ان المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع استناداً الى المعايير الاحصائية والقياسية الاتية :

١- المعيار الاحصائي :

وتشير قيمة (F) المحتسبة الى معنوية الانموذج المقدر، حيث تجاوزت قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ، واما معنوية المتغيرات المستقلة فان قيمة (t) المحتسبة لمتغير التضخم (In) تشير الى عدم معنويته حيث لم تتجاوز قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ، واما متغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) فتشير قيمة (t) المحتسبة الى عدم معنويته كذلك لعدم تجاوزها القيمة الجدولية، في حين تشير قيمة (t) المحتسبة لكل من متغيري الموازنة العامة (GE) وعرض النقد (M) الى معنويتهما وذلك لتجاوزها القيمة الجدولية عند نفس مستوى المعنوية .

واما ما يتعلق بمعامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.75) وهذا يعني ان نسبة (٧٥%) من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف كان سببها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة وان النسبة المتبقية والبالغة (٢٥%) تعود الى عوامل اخرى خارج الانموذج المقدر. كما وتشير النتائج الى ان هناك ارتباط قوي بين متغير سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية التي يتضمنها الانموذج المقدر وهذا ما يوضحه معامل الارتباط والذي بلغت قيمته (%R = 86) .

٢- المعيار القياسي :

وتشير النتائج الى ان قيمة (D.W) المحتسبة لهذا الانموذج تقع بين الحدين الادنى (dl = 0.78) والاعلى (du = 1.90) حيث بلغت قيمتها (١.٦) اي تقع في منطقة عدم الحسم ، لذلك فقد حظيت بالقبول من قبل الباحث

$dl < D.W < du$

$0.78 < 1.55 < 1.90$

٣- المعيار الاقتصادي :

يتبين لنا من خلال الانموذج المقدر ان هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار العراقي ، فعندما يتغير معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي الى تغير سعر الصرف بمقدار (١٤٨) وحدة وبنفس الاتجاه مما يدل على مرونة سعر الصرف للتغيرات الحاصلة بمعدل التضخم وهذا لايتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. كما ويشير الانموذج الى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف، فعندما يتغير الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة فان سعر الصرف سيتغير بمقدار (٩.١٧) وحدة وبنفس الاتجاه وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية . واما متغير الموازنة العامة فيشير الانموذج الى ان هناك علاقة طردية بينها وبين سعر صرف العملة المحلية ولكن هذه العلاقة ضعيفة التأثير ، فعند تغير وضع الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيغير من سعر الصرف بمقدار (٠.٠٠٣) وحدة ، وان الارتفاع والانخفاض في سعر الصرف يعتمد على وضع الموازنة العامة من حيث الفائض والعجز، ويُفسر هذا التأثير الضعيف على سعر الصرف بان اغلب سنوات الدراسة كانت فيها الموازنة تعاني من عجز مالي .

كما ويشير الانموذج المقدر الى ان هناك علاقة عكسية بين متغير عرض النقد ومتغير سعر الصرف في العراق ، اذ تشير المعادلة الى ان ارتفاع عرض النقد بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض سعر الصرف بمقدار (٨.٣٨) وحدة وبالعكس في حالة انخفاض عرض النقد فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع سعر الصرف بذلك المقدار ، مما يدل على الاتجاه المعاكس بين المتغيرين والذي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

الخلاصة :

يتضح من التحليل القياسي والاقتصادي بان جميع المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بـــ (التضخم ، الناتج المحلي الاجمالي ، الموازنة العامة ، عرض النقد) لها تأثير على مستوى سعر صرف الدينار العراقي وكلاً حسب علاقته الاقتصادية بسعر الصرف سواء علاقة طردية او عكسية ، كما وتبين بان متغير التضخم هو اكثر المتغيرات تأثيراً بسعر الصرف في العراق، بينما الموازنة العامة هي الاقل تأثيراً في سعر الصرف.

الاستنتاجات :

١- تؤثر معدلات التضخم السائدة في البلد على سعر صرف الدينار العراقي بالنسبة الاكثر تأثيراً من بين المتغيرات الاقتصادية والموازنة العامة اقل المتغيرات تأثيراً اذ يعتمد سعر صرف الدينار العراقي بنسبة ٧٥% على المتغيرات الاقتصادية وان نسبة ٢٥% تعود الى عوامل اخرى (غير اقتصادية).

٢- لسعر الصرف عدة اسعار وهنا يؤدي الى آثار سلبية تخلق حالة من الفوضى وتزيد من اثار المضاربة مما يؤدي الى فقدان ثقة المواطن بالعملة المحلية ويعتبر عامل ميعقا للاستثمار فضلا عن ذلك يجعل المنافسة المحلية غير متكاملة بين قطاعات انتاج السلع الحكومية .

٣- توجد علاقة طردية بين كل من سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة في حالة الفائض وعلاقة عكسية بين سعر الصرف للدينار العراقي وزيادة المعروض النقدي والتضخم .

التوصيات :

١- اتباع سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الدائم في سعر صرف الدينار العراقي لضمان اقتراب السعر التوازني من سعر الصرف .

٢- تحديد سعر صرف ثابت للدينار العراقي والغاء تعددية الاسعار .

٣- تطوير الاقتصاد العراقي من خلال رفع كفاءة اداء القطاعات الاقتصادية .

٣- خفض النفقات العامة وزيادة الايرادات العامة لتحقيق زيادة في قيمة الدينار العراقي من خلال زيادة سعر الصرف .

المصادر :

اولا: الكتب العربية

١- ابراهيم كبة ، دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي ، ط١ ، مطبعة الارشاد، بغداد ، ١٩٧٠.

٢- احمد بريهي العلي ، الانفاق الحكومي والتضخم ، بيت الحكمة ، العدد الثاني .

٣- لحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، ط ١ ، بيروت، لبنان ، ٢٠١٠.

٤- حمدي عبد العظيم ، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة ، دار زهراء الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٥- حمدي عبد العظيم ، السياسة المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والفكر الاسلامي)، دار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧.

٦- حميد فرج الأعظمي، دراسات أقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة، العدد الثاني، السنة الثانية، ٢٠٠٠.

٧- سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، ط١ ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠١١ .
٨- السيد متولي عبدالقادر ، الاقتصاد الدولي والنظرية والسياسات ، ط١ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠.
٩- عبد الحسين جليل الغالبي ، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) ، ط١ ، دار صفاء للنشر - والتوزيع ، عمان.
١٠- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية في الاقطار النامية مع اشارة للعراق ، الجزء الثاني ، مطبعة الموصل، ١٩٨٤.
١١- علي توفيق الصادق وآخرون ، سياسات وادارة اسعار الصرف في البلدان العربية ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩٧.
١٢- محمد طاقة وآخرون ، اساسيات علم الاقتصاد ، ط ١ ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠٠٨ .
١٣- هجير عدنان زكي. دراسات أقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد الاول، السنة الثالثة، بغداد،٢٠٠١.

ثانيا: التقارير والنشرات

١- اديب قاسم شندي ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الحادي عشر ، ٢٠٠٦.
٢- اسماء خضير ياس ، تحليل معدلات التضخم في العراق (٢٠٠٠- ٢٠١٠) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والثلاثون ، ٢٠١٣.
٣- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي ، ٢٠٠٥.
٤- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي ، ٢٠٠٧ .
٥- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للبحث والتطوير ، التقرير الاقتصادي ، ٢٠١٤.
٦- البنك المركزي العراقي، اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، بغداد ، مطابع ثنيان، ١٩٧٢.
٧- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للبحث والتطوير ، التقرير الاقتصادي لسنة ٢٠٠٣.
٨- البنك المركزي العراقي، المدينة العامة للإحصاء والابحاث، التقويم الاقتصادي ، ٢٠١٠.
٩- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، اللجنة الفنية لعداد الخطة الوطنية الخمسية مسودة ورقة القطاع الاقتصادي.
١٠- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٥.

١١- وزارة التخطيط التعاون الانمائي، التقرير الاقتصادي العراقي لعام ٢٠١٢.
١٢-سونيا أرزوني واتان، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد ١٨ العدد الثالث ، ٢٠١٦.
١٣-نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st.104is) على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعه الكوفة ، العدد ٢٢، السنة الثامنة.